عنوان البحث

أثر الحوكمة على أداء الجهاز المصرفي المصري

أسم الباحث *أ.د سهير محمود معتوق *أ.د نيفين محمد طريح
– فيوليت صبحي رزق

ملخص

استهدفت الدراسة تحليل اثر الحوكمة علي اداء الجهاز المصرفي المصري، و ذلك من خلال تناول مفهوم الحوكمة طبقاً تعليمات البنك المركزي المصري بشأن الحوكمة في 2011، و بالنسبة للجهاز المصرفي المصري فقد شهد العديد من التطورات الهامة لعل من أهمها صدور قانون رقم 88 لسنة 2003 و تعديلاته بهدف دعم أسس الحوكمة ، و تبني الحكومة لخطة تطوير و إصلاح الجهاز المصرفي في سبتمبر 2004 ، واخيرا إصدار تعليمات بشأن الحوكمة في 2011

كذلك فقد تناولت الدراسة اثر الحوكمة علي الجهاز المصرفي المصري من خلال تحليل أداء الجهاز المصرفي قبل تطبيق الحوكمة و بعد تطبيقها من خلال تناول مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي .

فى ضوء ما سبق فقد خلصت الدراسة إلي ان التطبيق الجيد للحوكمة يؤثر علي رفع كفاءة الجهاز المصرفى ، ويؤدى للحفاظ علي الاستقرار المالي و بالتالي إرساء نمو اقتصادي قابل للاستمرار ، كما توصلت الدراسة إلي ان تطبيق البنوك للحوكمة في مصر قد رفع كفاءة و أداء و ضمان سلامة الجهاز المصرفي المصري و زيادة تنافسيته و مقدرته علي إدارة المخاطر .

* أستاذ الاقتصاد بالكلية *أستاذ الاقتصاد الدولي بالكلية وعميد المعهد العالي للعلوم الادارية بالقطامية
- مدرس مساعد بمعهد القاهرة العالي للعلوم الادارية بالمقطم .

كلمات الدراسة:

الجهاز المصرفى– الاداء المالى للبنوك – مقررات بازل – كفاية راس المال – حوكمة البنوك

Abstract.

This study analyses the impact of governance on the performance of the Egyptian banking system through shedding light on the concept of governance according to the issuance of some regulations of governance in 2011.

The Egyptian banking system has witnessed many important developments such as the issuance of Law No. 88 in 2003 and its amendments whose aim was to support principles of governance. There is also the government's plan to develop and improve the banking system in September 2004 as well as the issuance of some regulations of governance in 2011. This study concludes that the Banks' application of governance has lead to the improvement of the efficiency and security of the Egyptian banking system as well as to the increase of its competitiveness and potentiality to manage risks.

Key words

Banking sector – Banks financial performance – Basel accords – Capital adequacy – Banks governance.

مقدمة

لقد شهدت البيئة المصرفية في الآونة الأخيرة العديد من المتغيرات المعاصرة والتي أوجدت تحديات كبيرة أمام البنوك لكي تكون قادرة على البقاء والاستمرار والمنافسة والنمو كالعولمة وقرارات بازل والحوكمة، ولذلك فقد قاد البنك المركزي المصري منذ عام 2004 عملية تطوير وتحديث شاملة للبنوك وفق سياسة مالية ونقدية متكاملة في إطار ما يعرف ببرنامج الإصلاح المصرفي، مستهدفاً في ذلك إحداث تغييرات جذرية في هيكل الجهاز المصرفي وجودة الخدمات.

بالإضافة لذلك فقد أصدر البنك المركزي القانون رقم 88 لسنة2003 وتعديلاته بهدف تدعيم أسس الحوكمة، كما أصدر تعليمات بشأن الحوكمة بتاريخ 5 يوليو 2011 وهو ما كان له أثر فعال في إصلاح وتطوير الجهاز المصرفي المصري، وفيما يلي سوف نتناول الحوكمة في الجهاز المصرفي المصري واثرها على أداءه.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في القاء الضوء على مفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي المصري و اثرها على أداء هذا الجهاز .

وتتحدد خطة البحث في جزءين رئسيين كما يلي :

المبحث الاول :الحوكمة في الجهاز المصرفي المصري

المبحث الثاني : أثر الحوكمة على أداء الجهاز المصرفي المصري .

المبحث الاول :الحوكمة في الجهاز المصرفي المصري

لقد اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات التي تتماشى مع القواعد الأساسية التي أقرتها لجنة بازل، والتي تؤدي إلى تفعيل الحوكمة في إطار الجهاز المصرفي والتي تتضمن الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي والمصرفي إلى جانب

وضع القواعد الحذرة والرقابية وكيفية تنفيذ وتطبيق القوانين المصرفية التي تتمثل في حدود نشاط الوحدات المصرفية ونسبة السيولة ونسبة الاحتياطي ومعدل كفاية رأس المال وتصنيف الأصول وتكوين المخصصات، ونسبة تركز القروض والقروض المرتبطة والإقراض للأطراف المرتبطة[1].

كذلك فقد تم إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003 والذى يمنح مجلس إدارة البنك المركزي الاستقلالية في إدارة شئونه وتحقيق الرقابة الصارمة على الجهاز المصرفي، كما تضمنت التعديلات توسيع المفهوم الرقابي لمجلس إدارة البنك ، وكذلك تضمن القانون إنشاء لجان المراجعة الداخلية بما يدعم وسائل الرقابة الداخلية في البنوك [2].وقد تحسنت معايير الحوكمة في مصر بشكل ملحوظ بعد تطبيق قانون رقم 88 لسنة 2003 الذى يتضمن العديد من الموضوعات المتعلقة بدعم أسس الحوكمة في الجهاز المصرفي المصري.[3]

وقد صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 5 يوليو 2011 بشأن تعليمات حوكمة البنوك، والتي نصت على التزام جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بوضع أو تطوير نظم الحوكمة لديها وفقاً للتعليمات سالفة الذكر، على أن يقوم كل بنك بتطبيق التعليمات بما يتناسب مع حجم أعماله ودرجة تعقيدها وسياساته، وبما يتماشى مع قدرته على استيعاب المخاطر بحد أقصى في أول مارس 2012، وفي حالة تعذر الالتزام بأي مما ورد

---

[1] وائل إبراهيم سليمان على موسى (2012)، "تحليل اقتصادي لأبعاد المخاطر المصرفية دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص87.

[2] بنك الإسكندرية، مرجع سابق، ص61.

[3] فؤاد محمد عيسي (2013) ، "دور الحوكمة واختبارات الضغط في ضبط أداء القطاع المصرفي المصري"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد الأول، الجزء الأول، جامعة حلوان، ص298.

في التعليمات سالفة الذكر فإنه يتعين عرض الموضوع على البنك المركزي المصري مصحوباً بمبررات قوية للنظر فيه[4].وفيما يلي سوف نتناول الحوكمة في الجهاز المصرفي المصري طبقاً لتعليمات البنك المركزي الأخيرة بشأن الحوكمة الصادرة في 2011.

من أهم ملامح التعليمات الجديدة لحوكمة البنوك ما يلي:

1/1 مفهوم الحوكمة

فلقد عرف البنك المركزي "حوكمة البنوك بأنها" :- (5)

مجموعة العلاقات بين إدارة البنك ومجلس إدارته وحملة الأسهم به وأصحاب المصالح الأخرى مع تحديد واضح للسلطات والمسئوليات لكل منهم.

وتتناول الحوكمة الأسلوب الذى يتبعه المجلس والإدارة العليا للبنك لتوجيه ومباشرة شئونه وأنشطته اليومية، والتي تؤثر على ما يأتي:

- وضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف.
- تحديد مستوى المخاطر المقبول للبنك.
- مباشرة أعمال وأنشطة البنك اليومية.
- إقامة التوازن بين الالتزام بالمسئولية تجاه المساهمين، وحماية مصالح المودعين وأخذ مصلحة أصحاب المصالح الأخرى في الاعتبار.

---

(4) هاني أحمد السيد عبد الله العمراوي (2013)، "دراسة مدى إمكانية تطبيق آليات الحوكمة في الجهاز المصرفي المصري"، (دراسة استكشافية)، **دراسة مقدمة لمعهد الاستثمار والتمويل كمتطلب تكميلي للحصول على درجة الماجستير**، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ص30.

(5) جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية (2012)، "حوكمة الشركات في مصر بمناسبة مرور عشر سنوات – حوكمة البنوك في جمهورية مصر العربية"، **مجلة المحاسبة**، عدد 40 – يناير، ص2.

- التأكد من أن نشاط البنك يتم بأسلوب آمن وسليم، وفي إطار الإلتزام بالقوانين والضوابط السارية.
- إتباع سياسات فعالة للإفصاح والشفافية.

2/1مجلس إدارة البنك

مجلس الإدارة المثالي هو فريق متوازن يستفيد من تنوع خبرات ومهارات أعضائه لتحقيق أهداف البنك، كما أنه هو المسئول عن حماية جميع المساهمين والمودعين والأطراف الأخرى من أصحاب المصالح، ولذلك فإن البنك المركزي أصدر تعليمات خاصة بالتشكيل وتكوين المجلس وألزم مجلس الإدارة بالعديد من المسئوليات والواجبات لضمان تطبيق الحوكمة.

ويجب أن يدير كل بنك مجلس إدارة كفء يكون مسئولاً بصفة رئيسية عن تحديد أهداف البنك الاستراتيجية والعمل على تحقيقها والإشراف على قيام الإدارة العليا بعملها والتأكد من فاعلية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالبنك بما يضمن الحفاظ على سمعة البنك على المدى الطويل واستقراراه.

وبالفعل قامت البنوك بإتباع قواعد الحوكمة[6] وعلى سبيل المثال إذا ما نظرنا لبنك مصر وبنك الإسكندرية نجد أن التشكيل الحالي يتضمن رئيس ونائبان ومجموعة من الأعضاء المتخصصين في المسائل المصرفية والنقدية والمالية والاقتصادية والقانونية منهم تنفيذيين وغير تنفيذيين[7].

3/1العلاقة بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك والتحديد الواضح للسلطات والمهام:

(6) هاني أحمد السيد عبد الله العمراوي، مرجع سابق، ص ص106-107.

(7) فؤاد محمد عيسى (2013)، "دور الحوكمة واختبارات الضغط في ضبط أداء القطاع المصرفي في مصر"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد الأول – الجزء الأول – جامعة حلوان، ص313.

لقد حرص البنك المركزي على توضيح العلاقة بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأكد على العديد من النقاط كأساس لتحقيق مبادئ الحوكمة **مثل:**

- ضرورة التعاون بين المجلس والإدارة العليا كأساس فعال لضمان التطبيق الجيد للحوكمة، حيث أن دور الإدارة العليا يتضمن إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة من المجلس والتي تتضمن مستوى المخاطر المقبول وهو ما يؤدي لرفع كفاءة الأداء في البنك.
- تشديد الرقابة فيما يخص منح الإئتمان والقروض للأطراف المرتبطة، حيث يجب على المجلس التأكد من قيام الإدارة العليا بتفعيل السياسات والإجراءات التي تضمن التطبيق الجيد للحوكمة مثل وجود إجراءات صارمة لمواجهة تعارض المصالح والإقراض الداخلي.

4/1الاستخدام الأمثل لنتائج أعمال المراجعين الداخليين و الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية بالبنك

لقد نصت تعليمات البنك المركزي على الآتي:- (8)

- لضمان تحقيق نظام فعال للحوكمة بالبنك، يحتاج مجلس الإدارة إلى تعاون ومساندة المراجعين الداخليين والخارجيين وكذلك وظائف الرقابة الداخلية بالبنك (إدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة المراجعة الداخلية)، وعلى كل من المجلس والإدارة العليا أن يحسنوا استخدام نتائج أعمال هذه الإدارات وملاحظات وتقارير المراجعين الخارجيين للبنك.

5/1الإفصاح والشفافية في البنوك

وقد الزم البنك المركزي البنوك بالشفافية والإفصاح(9).

(8) المرجع السابق ، ص ص 12- 14 .

ويتضمن أنواع المعلومات التي يتم الإفصاح عنها معلومات مالية، معلومات غير مالية كما يلي[10]:

أ- المعلومات المالية: مثل تقرير المراجع الخارجي و الحساب الختامي **و** قائمة الدخل.

ب-المعلومات الغير مالية مثل [11]:هيكل وتكوين وتشكيل مجلس الإدارة ومسئوليات المجلس وخبراته ومؤهلاته **و**السياسات الخاصة بتعارض المصالح وتعاملات الداخليين والأطراف المرتبطة والسياسات الخاصة بممارسات الحوكمة.

وينبغي أن يكون الإفصاح عن تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير، وقد قامت البنوك بتطوير العديد من النظم الآلية و اقتناء مجموعة من حزم البرامج البنكية التي تتفق و المعايير البنكية العالمية و تحقق للبنك الأساس لبناء قاعدة معلومات متكاملة للعملاء تمكن من التعرف على كل تعاملات و حسابات العميل من مدخل موحد. فضلاً عما توفره من ضوابط رقابية و تقارير متنوعة لخدمة الإدارة. [12]

6/1علاقة مجلس إدارة البنك بالمساهمين.

لقد الزم البنك المركزي مجلس الإدارة بضرورة الاجتماع مع المساهمين ومعرفة أراءهم ووجهات نظرهم بشأن استراتيجيات البنك، كما يجب تزويدهم بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب، وضرورة الإفصاح عن عمليات البنك

---

(9) **تعليمات البنك المركزي** (2011)، البنك المركزي المصري ص 15.

(10) المرجع السابق، ص 16.

(11)المرجع السابق ، ص 17.

(12) هالة السعيد (2006)، " تطبيق الحوكمة في البنوك العامة "، **المعهد المصرفي**، ص 7.

الهامة في المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة للمساهمين وهو ما يؤكد على أهمية ضمان حقوق المساهمين[13].

7/1 إحكام الرقابة على الهياكل / العمليات المعقدة في إطار تطبيقات الحوكمة

أكدت تعليمات البنك المركزي على الآتي :

- ضرورة الحد من قيام البنك بعمليات تتخذ أشكالاً قانونية معقدة غير مبررة أو بهدف التأثير سلباً على مبدأ الالتزام بالشفافية وإجراء معاملات من خلال هياكل تنظيمية غير واضحة، مما يحد من قدرة كل من المجلس والإدارة العليا للبنك على الإشراف الفعال على تلك النوعية من العمليات.
- ينبغي أن يكون كل من مجلس إدارة البنك وإدارته العليا على دراية كاملة وفهم لهيكل البنك وكياناته التابعة والمخاطر المصاحبة له وكذلك فهم شامل لأية عمليات أو منتجات معقدة متوقع طرحها والمخاطر الناتجة عنها.

وهذه التعليمات الجديدة تؤدي لضبط التعاملات المصرفية وهو ما يؤدي لتحسين أداء البنك.

المبحث الثاني : أثر الحوكمة على أداء الجهاز المصرفي المصري .

وفيما يلي سوف نتناول المؤشرات التي توضح الأداء وسلامة وربحية البنوك بعد تطبيق المستجدات العالمية وأهمها التوافق مع معايير الحوكمة.

1/2أثر تطبيق الحوكمة على أداء البنوك المصرية

وسوف يتم تناول أثر الحوكمة على الجهاز المصرفي المصري و مدى تأثيرها على تحسين أدائه من خلال دراسة وتحليل مؤشرات السلامة المالية لهذا الجهاز قبل تطبيق الحوكمة وبعد تطبيقها .وسوف يتم ذلك من خلال تقسيم الفترة

[13] تعليمات الحوكمة (2011)، **البنك المركزي المصري**، مرجع سابق ، ص ص 15-16 .

إلى ثلاث فترات. الفترة الأولى قبل تطبيق الحوكمة (2000–2004)، ثم الفترة الثانية بعد إصدار القانون رقم 88 لسنة 2003 (2005 – 2011)، و الفترة الأخيرة بعد صدور تعليمات البنك المركزي عام 2011 (2012 – 2015) .

1/1/2مؤشرات أداء البنوك قبل تطبيق الحوكمة (2000–2004)

أولاً: معيار كفاية رأس المال:

يعكس الالتزام بالمعيار مدى قدرة البنك على مواجهة الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها من خلال قدرة البنك علي تغطية مخاطر نشاطه اعتماداً على رأس المال بعيداً عن أموال المودعين. ويتم حسابة كما يلي :

كفاية رأس المال = حقوق المساهمين / الأصول

ويتعين ألا تقل هذه النسبة عن 10% ، وتشير نتائج متابعة إلتزام البنوك بهذا المعيار إلى الآتي(14):

- تبلغ النسبة لدى البنوك مجتمعة 11.2% (مقابل 10% حد أدنى مقرر).

ثانياً: جودة الأصول:

يستخدم هذا المؤشر للتاكد من جودة القروض لتقليل مخاطر عدم السداد (ويقيس المخاطر الإئتمانية) و يتم حسابه كما يلي :

جودة الأصول = مخصصات القروض / القروض

ولقد كان لأزمة الديون المتعثرة بالجهاز المصرفي المصري دوراً كبيراً في إرتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها و انخفاض جودة محفظة القروض لدى عدد كبير من البنوك. كما كان لها آثار سلبية على أداء البنوك المصرية و منها

(14) البنك المركزي المصري، (2004)، **التقرير السنوي**، ص27.

تجميد جزء كبير من موارد البنك في شكل مخصصات مما يعني تعطيل الاستفادة من تلك الأموال وانخفاض صافي أرباح البنك.

وبالنسبة لمعيار جودة الأصول فقد بلغت نسبة مخصص القروض الرديئة إلى جملة القروض في عام 2000 نحو 10.5% من محفظة القروض لدى بنوك القطاع العام التجارية ، 9.8% لدى البنوك التجارية المشتركة والخاصة، وانخفضت تلك النسبة من 67.5% عام 2001 لتصل إلى 53.1% عام 2004 و ذلك بالرغم من ارتفاع قيم المخصصات نتيجة للزيادة الكبيرة في معدلات نمو القروض خلال تلك الفترة. (15)

ثالثاً: الربحية:

يعكس مستوى ربحية البنك مدى قدرته على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه،و يتم حسابه كما يلي :

الربحية = صافي الدخل من العوائد / متوسط الأصول

وتظهر نتائج متابعة البنوك لمستويات ربحيتها المحققة في الجدول التالي:

(15) رانيا عبد الحليم رضا عبد العال (2011)، " تقييم خطة البنك المركزي المصري في تحسين أداء الجهاز المصرفي خلال الفترة 2000 – 2008 : دراسة مقارنة "، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 167.

.

جدول (1/2)

مؤشرات الربحية في البنوك المصرية خلال الفترة (2001–2004)

بيان	2001	2002	2003	2004
بنوك نهاية السنة المالية لها 30 يونيه				
صافي ربح (مليون جنيه)	1050	852	592	696
صافي ربح إلى متوسط حقوق مساهمين (%)	9.6	7.2	4.5	4.1
صافي ربح إلى متوسط الأصول (%)	0.4	0.3	0.3	0.2
بنوك نهاية السنة المالية لها 31 ديسمبر				
صافي ربح (مليون جنيه)	1762	1322	2147	2686
صافي ربح إلى متوسط حقوق مساهمين (%)	15.1	10.6	15.9	17.9
صافي ربح إلى متوسط الأصول (%)	1.0	0.7	0.1	1.1

المصدر: **التقارير السنوية للبنك المركزي المصرى** ، أعداد مختلفة.

ويتضح من الجدول مايلي :

- بلغ صافي الربح 696 مليون جنية عن السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2004، مقابل 1050 مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2001.
- بلغ صافي الربح 2686 مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في 30ديسمبر 2004، مقابل 1762 مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في 30 ديسمبر 2001.

- **رابعاً: نسبتي السيولة والاحتياطي القانوني:**

1- حافظت البنوك مجتمعة على الحد الأدني المقرر لنسبتي السيولة بالعملة المحلية (20%) وبالعملات الأجنبية (25%) حيث بلغ متوسط النسبة بالعملة المحلية 31.9% ومتوسط النسبة بالعملات الأجنبية 58.2% خلال الفترة المنتهية في 21 يونيه 2004.

2- حافظت البنوك مجتمعة على الحد الأدنى المقرر لنسبة الاحتياطي (14%) حيث بلغت النسبة 14.1% خلال الفترة المنتهية في 21 يونيه 2004(16).

ومما سبق نستخلص تدني المؤشرات في الجهاز المصرفي المصري خلال الفترة (2000 -2004) وذلك بسبب وجود اوجه قصور و ضعف وأبرزها القروض المتعثرة، مما دعى البنك المركزي إلي إصدار القانون رقم 88 لسنة 2003 لدعم أسس الحوكمة.

2/1/2مؤشرات أداء البنوك المصرية بعد تطبيق الحوكمة (2005-2011)

بدأ تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي بصدور القانون رقم 88 لسنة 2003 وقد تضمن هذا القانون أسس دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي وفيما يلي سوف نتناول أداء البنوك المصرية بداية من عام 2005 أي بعد بدء سريان القانون وقد تزامن مع ذلك تنفيذ خطة الإصلاح المصرفي.

أولاً: معيار كفاية رأس المال:

وتشير نتائج التزام البنوك بهذا المعيار إلى الآتي:

(16) البنك المركزي المصري، (2003/ 2004)،" **التقرير السنوي** "، ص50.

- زادت النسبة لدى البنوك مجتمعة من 11.2% عام 2004 أي قبل تطبيق خطة الإصلاح إلى 14.3% عام 2009، وهو ما ظهر أثره في قدرة البنوك المصرية على مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

ثانياً: جودة الأصول:

وقد اعتمد البنك المركزي المصري في مايو عام 2005 مجموعة من القواعد التي تتعلق بأسس تقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء وتكوين المخصصات . ويوضح جدول (2/2) مؤشرات جودة الأصول.

جدول (2/2)

موشرات جودة الأصول خلال الفترة (2005-2011)

السنة	مخصصات القروض/ إجمالي القروض	إجمالي المخصصات/ إجمالي الأصول	السنة	نسبة القروض غير المنتظمة/ إجمالي القروض	نسبة مخصصات القروض/ القروض غير المنتظمة
2005	13.7	7.4	2008/07	14.8	92.1
2006	15.9	7.9	2009/08	13.4	100.4
2007	15	6.9	2010/09	13.6	92.5
2008	15.3	7.4	2011/11/10	11	93.6
2009	15.1	6.6			

المصدر: البنك المركزي المصري، **النشرة الشهرية، التقرير السنوي**، أعداد متفرقة.

ويتضح من الجدول (2/2) تزايد نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض لتصل إلى 15.9 عام 2006، ولكنها أخذت تتناقص في الأعوام 2007، 2008، 2009، وبدأ البنك المركزي بزيادة درجة الإفصاح والشفافية بنشر بيانات عن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض ونسبة مخصصات القروض

إلى القروض غير المنتظمة منذ عام 2008/07 وقد أخذت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض في التناقص من 14.8 عام 2008/2007 لتصل إلى 11 % عام 2011/2010 مما يعني تحسن جودة محفظة القروض، وتزايد نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة من 92.1 % عام 2008/2007 إلى 93.6% عام 2011/2010. و هذا يدل على جودة توظيفات البنوك المصرية، وانخفاض القروض المتعثرة بسبب الالتزام بضوابط منح الإئتمان المصرفي و الرقابة الفاعلة للبنك المركزى علي البنوك.

ثالثاً: الربحية:

بالنظر إلى جدول (3/2) نجد أن نتائج متابعة البنوك لمستويات ربحيتها المحققة تشير إلي الآتي:

جدول (3/2)

مؤشرات الربحية في البنوك المصرية خلال الفترة (2011/2005)

بيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
بنوك نهاية السنة المالية لها 30 يونيه							
صافي ربح (مليون جنيه)	714	2204	589	560	266	1611	1655
صافي الربح؛ متوسط حقوق المساهمين%	3.9	11.6	4.2	2.8	1.3	8.00	6.8
صافي الربح: متوسط الأصول %	0.2	0.5	0.2	0.1	0.1	0.3	0.3
بنوك نهاية السنة المالية لها 31 ديسمبر							
صافي ربح (مليون جنيه)	3714	5912	7140	7276	7640	9062	7759
صافي الربح؛ متوسط حقوق المساهمين%	22.1	16.5	26.2	20.1	17.5	16.2	13.5
صافي الربح: متوسط الأصول %	1.5	1.1	1.6	1.5	1.4	1.4	1.2

المصدر: البنك المركزي، **التقارير السنوية**، أعداد مختلفة.

- بلغ صافي ربح البنوك التي تنتهي السنة المالية لها في 30 يونيه حوالي 714 مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2005، ووصلت إلي 1655 في عام 2011.
- بالنسبة للبنوك التي تنتهي السنة المالية لها في 31 ديسمبر بلغ صافي الربح 3714 مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2005 وبلغت 7759 عام 2011.
- يمكن إرجاع الزيادة في هذه المؤشرات بالمقارنة بفترة ما قبل تطبيق خطة الإصلاح لعدة أسباب منها نجاح خطة الإصلاح في خفض نسبة الديون المتعثرة، والإلتزام بالقانون رقم 88 لسنة 2003 الذي يتضمن العديد من الضوابط التي تدعم مباديء الحوكمة وتضمن ضبط الإئتمان المصرفي من خلال ضوابط منح الإئتمان وأسس تصنيف القروض و تكوين مخصصات لها و عدم تركز القروض وأسس الإقراض للأطراف المرتبطة، والتطبيق التدريجي للحوكمة و الذي تمثل في رقابة وإشراف البنك المركزي على البنوك و تحسين القدرات المؤسسية للعاملين و تدعيم إدارة المخاطر و الالتزام بالافصاح والشفافية.

رابعاً: نسبتي السيولة والاحتياطي القانوني:

حافظت البنوك مجتمعة على الحد الأدنى المقرر لنسبة الاحتياطي (14%) خلال الفترة (2005-2011).

و يشير جدول (4/2) إلى تجاوز متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملة المحلية وبالعملة الأجنبية المعدلات المقررة من قبل البنك المركزي، وهو ما يعكس توفر السيولة المحلية واستعداد البنوك لتلبية احتياجات العملاء لتنشيط الاقتصاد.

جدول (4/2) مؤشرات السيولة خلال الفترة (2005 –2011)

السنة	إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول	إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	متوسط نسبة السيولة الفعلية	
			بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية
2005	71.9	61.2	35.7	52.6
2006	69.5	58.5	38.1	55.3
2007	68.7	54.5	27.3	51.3
2008	73.4	55.9	37.8	39.7
2009	82.4	52.7	43.4	41
2010	81	51.8	44.7	40.6
2011	82.5	50.2	55.5	51.1

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة.

ويشير الجدول إلى انخفاض نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع من 61.2 عام 2005 إلى 50.2 عام 2011، وهي أقل من النسب المتعارف عليها وهي تشير إلى توفر السيولة المحلية. ويعزي انخفاض هذه النسبة إلى إتباع تعليمات البنك المركزي الخاصة بدعم أسس الحوكمة و التي تمثلت في وضع سياسات ائتمانية واضحة، ووضع قواعد لضمان سلامة القرار الإئتماني، وقواعد للمتابعة الجيدة للعملية الإئتمانية، و انتهاج سياسات فعالة لإدارة المخاطر.

3/1/2مؤشرات أداء البنوك بعد إصدار البنك المركزي المصري لتعليمات بشأن الحوكمة في 2011

وفيما يلي سوف نتناول المؤشرات خلال هذه الفترة:

أولاً: معيار كفاية رأس المال:

وتشير نتائج متابعة التزام البنوك بهذا المعيار إلى ما يلي(17):

تبلغ النسبة لدى البنوك مجتمعة 13.5% (مقابل 10% حد أدنى مقرر). وقد التزمت كافة البنوك بالحد الأدنى المقرر لمعيار كفاية رأس المال (10%) عدا

(17) البنك المركزي المصري، (2015/2014)،**" التقرير السنوي "**، ص56.

ثلاث بنوك يقوم البنك المركزي بمتابعتهم بصفة مستمرة. و يتضح من مؤشرات كفاية رأس المال أن البنوك المصرية قادرة على مواجهة الصدمات و المخاطر و هو مايدل على متانة رأسمالية عالية للبنوك المصرية.

ثانياً : جودة الأصول:

وفيما يلي جدول (5/2) والذى يوضح تطور جودة الأصول ويتضح منه ما يلي:

لقد انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة/ إجمالي القروض وهو ما يرجع للقواعد والتعليمات التي أصدرها البنك المركزي بشأن الحوكمة ، ووصلت في 2015/2014 إلى 7.6%، وفيما يتعلق بنسبة مخصصات القروض/ القروض غير المنتظمة نجد أنه حدث تحسين تدريجي ووصلت في 2015/2014 إلى 98.7%(18).

جدول (5/2)

مؤشرات جودة الأصول خلال الفترة (2012–2015)

السنة	نسبة القروض غير المنتظمة/ إجمالي القروض	نسبة مخصصات القروض/ القروض غير المنتظمة
2012/2011	9.9	95.4
2013/2012	9.5	98.9
2014/2013	9.1	98
2015/2014	7.6	98.7

المصدر: البنك المركزي المصري، **التقارير السنوية**، أعداد متفرقة.

ثالثاً: الربحية:

وفيما يلي جدول (6/2) الذى يوضح مؤشرات الربحية في البنوك المصرية في الفترة (2012–2015)

(18) البنك المركزي المصري، (2015/2014) ، **"التقرير السنوي"**، ص57.

جدول (6/2) مؤشرات الربحية في البنوك المصرية خلال الفترة (2012–2015) (%)

بيان	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
بنوك نهاية السنة المالية لها 30 يونيه				
صافي ربح (مليون جنيه)	1655	2330	1639	5403
صافي الربح/ متوسط حقوق المساهمين (%)	6.8	8.9	5.4	14.8
صافي الربح/ متوسط الأصول (%)	0.3	0.4	0.3	0.7
بنوك نهاية السنة المالية لها 31 ديسمبر				
صافي ربح (مليون جنيه)	7759	11190	13785	17630
صافي الربح/ متوسط حقوق المساهمين (%)	13.5	17.7	19.5	22.4
صافي الربح/ متوسط الأصول (%)	1.2	1.6	1.7	1.9

المصدر: البنك المركزي، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

و يتبين من خلال الجدول مايلي :

- بلغ صافي ربح البنوك التي تنتهي السنة المالية لها في 30 يونيه 1655 مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012/2011، ، ثم ارتفعت إلى 5403 مليون جنيه عام 2015/2014
- بالنسبة للبنوك التي تنتهي السنة المالية لها في 31 ديسمبر بلغ صافي الربح 7759 مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012/2011 ، ووصلت إلى 17630 عام 2015/2014.

ويتضح من بيانات الجدول الخاص بمؤشرات الربحية أن البنوك تحسن بها مؤشرات الربحية فيما عدا عام 2014/2013 و التي حدث بها تراجع للأرباح، ويعزي التراجع في الأرباح فى هذا العام إلى الخسائر المحققة لدى بنكين متخصصين و يتم متابعتها بصفة مستمرة من قبل البنك المركزي المصري.

رابعاً: نسبتي السيولة والاحتياطي القانوني:

حافظت البنوك مجتمعة على الحد الأدنى المقرر لنسبتي السيولة بالعملة المحلية (20%) وبالعملات الأجنبية (25%) وبالرجوع لجدول (11/3) الذى يوضح مؤشرات السيولة نجد أن متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملة المحلية والأجنبية تتجاوز المعدلات المقررة من قبل البنك المركزي وهو ما يعكس توافر السيولة المحلية.

جدول (7/2) مؤشرات السيولة خلال الفترة (2012 – 2015)

السنة	إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول	إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	متوسط نسبة بالعملة المحلية	السيولة المحلية بالعملة الأجنبية
2013/2012	75.9	46.3	58.4	56.3
2014/2013	78.7	41.1	60.3	55.9
2015/2014	79.2	41.4	63.1	49.7

المصدر: البنك المركزي المصري، **النشرة الشهرية**، أعداد متفرقة.

ومما سبق نلاحظ تحسن مؤشرات السلامة المالية للبنوك منذ عام (2015/2012) مقارنة بالسنوات الأولى للتطبيق التدريجي للحوكمة (2005-2011) والسنوات التي تسبق تطبيق الحوكمة (2000-2004) باستثناء حدوث انخفاض في بعض المؤشرات لبعض السنوات كما تم إيضاحه في الجزء السابق

ويمكن القول بصفة عامة أن هناك تحسن في مؤشرات السلامة المالية للبنوك نتيجة لتطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي

نتائج واستنتاجات البحث

تتمثل نتائج البحث في الاتي :

- قام البنك المركزي المصري باتخاذ العديد من الإجراءات في ضوء القواعد الأساسية التي أقرتها لجنة بازل لتحقيق الركائز الأساسية التي لابد من توافرها حتى يكتمل الإطار القانوني والتنظيمي وإحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك. فقد أصدر البنك المركزي المصري قانون 88 لسنة 2003 وتعديلاته بهدف تدعيم أسس الحوكمة واتخاذ العديد من الإجراءات التي تضمن التطبيق السليم للحوكمة وتبني خطة للإصلاح المصرفي وأخيراً تم إصدار تعليمات بشأن الحوكمة في 2011 مما أدى لضمان التطبيق الجيد للحوكمة.
- قامت البنوك بتطبيق الحوكمة والالتزام بتعليمات البنك المركزي المصري مثل تغيير مجالس الإدارة، فقد أصبح الاهتمام بتعيين أفضل الخبرات والكفاءات لضمان إدراكهم لمسئوليتهم عن كفاءة البنك، كما أصبح تحقيق التوازن بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذين، كما تقوم مجالس إدارات البنوك بتشكيل اللجان لمساعدتها.
- تحسنت معايير الحوكمة بعد تطبيق قانون البنوك رقم 88 لسنة 2003 وتعديلاته .
- أضافت التعليمات الجديدة التي أصدرها البنك المركزي المصري بشأن الحوكمة في عام 2011 أبعاداً فنية جديدة وحسنت بشكل كبير من معايير

الحوكمة التي كانت تتبعها البنوك، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على تحسين أداء البنوك وحسن من مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي المصري.

- **التوصيات**

و على أساس ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن عرض التوصيات التالية:

- العمل على نشر الوعي بقواعد الحوكمة في الشركات وتشجيع الشركات التي تقترض من البنوك على الالتزام بتطبيق قواعد ومتطلبات الحوكمة و التي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة، وبالتالي انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من ظهور حالات تعثر.
- مراعاة أن الحوكمة لا يقتصر دورها فقط على وضع القوانين ومراقبة تطبيق القواعد بل تمتد لإنشاء مناخ من الثقة. كما أن تدعيم الحوكمة في المؤسسات العامة يعتبر عملية يشارك فيها كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع.
- تحديث القوانين التي ترتبط بالحوكمة حيث يجب الإسراع بإصدار التعليمات والقواعد التي تتفق مع تعليمات الحوكمة كما جاءت في بازل 3 لسنة 2010.

المراجع

- البنك المركزي المصري، (2004)، **التقرير السنوي**.
- **تعليمات البنك المركزي** (2011)، البنك المركزي المصري.
- -جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية (2012)، "حوكمة الشركات في مصر بمناسبة مرور عشر سنوات – حوكمة البنوك في جمهورية مصر العربية"، **مجلة المحاسبة**، عدد 40 – يناير.
- رانيا عبد الحليم رضا عبد العال (2011)، " تقييم خطة البنك المركزي المصري في تحسين أداء الجهاز المصرفي خلال الفترة 2000 – 2008 : دراسة مقارنة "، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- فؤاد محمد عيسي (2013) ، "دور الحوكمة واختبارات الضغط في ضبط أداء القطاع المصرفي المصري"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد الأول، الجزء الأول، جامعة حلوان.
- -هالة السعيد (2006) ، " تطبيق الحوكمة في البنوك العامة "، **المعهد المصرفي**.
- -هاني أحمد السيد عبد الله العمراوي (2013)، "دراسة مدى إمكانية تطبيق آليات الحوكمة في الجهاز المصرفي المصري"، (دراسة استكشافية)، **دراسة مقدمة لمعهد الاستثمار والتمويل كمتطلب تكميلي للحصول على درجة الماجستير**، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- -وائل إبراهيم سليمان على موسى (2012)، "تحليل اقتصادي لأبعاد المخاطر المصرفية دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.